

لواء فاطميون يستقطب السوريين ويجندهم بسلاح التشيع والمال

دمشق - لم تتوان الميليشيات جليتها إيران للقتال إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد منذ عقد من الزمن عن استغلال حاجة السوريين إلى لقمة العيش والخروج من أزمتهم الاقتصادية المتفاقمة لتجنيدهم ضمن صفوفها مستغلة في ذلك سلاحي "المال والتشيع".

وكشف تقرير جديد عن لجوء ميليشيا لواء "فاطميون"، الذي يتشكل من مقاتلين أفغان شيعية، إلى تكثيف عمليات التجنيد في صفوف السوريين في مناطق ريف حلب الشرقي، في إشارة إلى توسيع نطاق عمل تلك الميليشيات وتحولها من الدفاع عن النظام إلى تعزيز نفوذها الديني والاجتماعي.

وقال المرصد في تقريره الجديد إن عمليات التجنيد المتنامية "تتم عبر مكاتب تقدم سخاء مادياً" في الوقت الذي تزاخم روسيا تلك الميليشيات في الهيمنة على تلك المناطق.

740

شباب استقطبتهم الميليشيات

الشيعية منذ فبراير الماضي في ريف حلب الشرقي

ولفت إلى أن إنشاء نقطة عسكرية مشتركة بين القوات الروسية والسورية على ضفاف نهر الفرات الغربية قرب قرية خان الشسر بريف حلب الشرقي هدفها الأساسي الحد من تنامي انتشار ميليشيات إيرانية في ريف حلب الشرقي التي كُتفت من عملها على استقطاب الأهل واستمالة شيوخ ووجهاء العشائر في المنطقة.

وتسببت التغييرات السياسية والعسكرية في سوريا في تراجع الدور الذي تقوم به تلك الميليشيات الشيعية مدافعاً بأعداد كبيرة من المرتزقة إلى العودة إلى بلدانهم، وخاصة إلى باكستان وأفغانستان وانكفاء حزب الله، لكن يبدو أن مهمة جديدة قديمة أوقعتها إيران إلى تلك الميليشيات لتعزيز نفوذها عبر نشر التشيع وعمل الحرس الثوري الإيراني، الذي يعد البند الطويل لنظام علي خامنئي في الداخل والخارج، على تأسيس ميليشيات من المرتزقة الشيعية لخدمة أهداف النظام وحلفائه في سوريا والعراق واليمن ومناطق أخرى.

وأعطى لهذه الميليشيات مهمة الحفاظ على نفوذها عبر التشيع واستغلال الأزمات الاقتصادية المتفاقمة في مناطق وجودها.

رسائل حادة للتيار العوني: دمرتم لبنان

ججمع يتهم باسبيل بإضعاف موقع الرئاسة



رسائل سياسية واضحة من الطريرك الماروني ومفتي لبنان إلى معرقلتي التشكيل الحكومي تدعوهم إلى الكف عن التعنت والمماطلة في هذا الملف، في وقت يشهد فيه البلد أسوأ أزمة اقتصادية، إضافة إلى السجال الذي يقوده صهر الرئيس اللبناني مع مختلف القوى السياسية في البلد.

بيروت - وجه سياسيون ورجال دين مسيحيون وسنة في لبنان انتقادات حادة إلى الرئيس ميشال عون وصهره جبران باسيل، الذي يقود التيار الوطني الحر بعد إصرارهما على التماهي في التعطيل الحكومي وسط أزمة سياسية واقتصادية متفاقمة تهدد لبنان بالانهيار. وجاءت أكثر الرسائل حدة من حزب القوات اللبنانية، الذي يقوده سمير ججع، في رده على بيان الهيئة السياسية للتيار الوطني الحر، حيث اتهم باسيل بأنه "أكثر من ساهم في إضعاف الرئاسة وتفرغها من مضمونها بتصرفاته".

وقال حزب القوات في بيان إن صهر الرئيس اللبناني "جبر موقع الرئاسة لمصالح ضيقة وشخصية وبعيدة كل البعد من مفهوم الرئاسة ودورها".

وتبادل التيار الوطني والقوات الاتهامات بشأن من يتحمل أسباب الأزمات المتفاقمة والمتلاحقة في لبنان، والتي تهدد بإدخال البلاد في حالة انهيار كاملة بعد تعطل الكثير من الخدمات الأساسية واستخدام تازم الوضع الاقتصادي.

بشارة بطرس الراعي
لاتدقيق جنائياً قبل
تأليف الحكومة في
لبنان

عبد اللطيف دريان
إلى معرقلتي تشكيل
الحكومة، كفاكم تزويراً
وخرقاً للدستور

واتهم التيار العوني في بيان ججع بأنه ساهم في تسعينات القرن الماضي بضرب صلاحيات الرئيس، متسائلاً: ماذا بقي منها اليوم لكي يحاسبه عليها؟ ورد حزب القوات على هذا البيان باكتر من 11 بنداً منكم مرافاً بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

ويتبادل عون والحريري الاتهامات أيضاً عن سبب التعطيل، ويتمسك الأخير بمطلبه بتشكيل حكومة اختصاصيين

جدار التعطيل لا ينقض

غير حزينين للخروج من نفق أزمة التشكيل الحكومي.

وقال بطرس الراعي إن لا تدقيق جنائياً قبل تأليف حكومة في لبنان، وسط إصرار التيار العوني على بدء التدقيق في مصرف لبنان المركزي، وهو الذي دفع بالسياسيين من مختلف التوجهات إلى انتقاد تلك الخطوة.

وانتقد الراعي بشدة "الانتقائية المقصودة" في موضوع التدقيق الجنائي. وأوضح أنه "حزري بجميع المعنيين بموضوع الحكومة أن يكفوا عن هذا التعطيل من خلال اختلاق أعراف ميثاقية واجتهادات دستورية وصلاحيات مجازية وشروط عبثية".

وقال إن "كل ذلك لتغطية العقدة الأم وهي أن البعض قدم لبنان رهينة في الصراع الإقليمي والدولي". ولفت إلى أن "المسؤولين اللبنانيين بيتوا للجميع داخلياً وخارجياً أنهم لا يريدون تشكيل حكومة لغايات خاصة في نفوسهم، فالتقوا في مصلحة مشتركة هي التعطيل، وتركيبة الشعب من دون سبب، بتجويعه وإذلاله وإفكاره وانتزاع الأمل من قلبه".

ومن جانبه أرسل مفتي لبنان الشيخ عبد اللطيف دريان رسالة شديدة إلى معرقلتي التشكيل الحكومي، داعياً إلى

دمر المنطقة الحرة سابقاً، فأينما حل، حل معه الخراب والدمار والبؤس".

وأضاف أن من ضرب تلك الصلاحيات هو "من جعل موقع الرئاسة الأولى معزولاً عربياً ودولياً بسبب تحالفه، وتغطيته لمحور يصنف دولياً بالإرهابي"، في إشارة إلى التحالف بين التيار العوني وحزب الله اللبناني.

واتهم حزب القوات التيار الوطني بـ"الانقلاب على الدستور وعلى دور لبنان التاريخي ورفض حياد لبنان بمنع الدولة من أن تسيطر سلطتها على كامل أراضيها".

وقال إن من ضرب تلك الصلاحيات هو من "أفقر اللبنانيين وجوعهم وضرب نمط عيشهم وقاد بلدهم إلى الانهيار والدولة إلى الفشل بسبب سياساته وممارساته وجشعه السلطوي".

وجاءت تلك الاتهامات المتبادلة في ظل تعثر غير مسبوق في ملف التشكيل الحكومي، الذي يراوح مكانه منذ أشهر. ولم يتمكن رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري من استكمال هذا المشوار بعد استقالة حكومة حسان دياب على خلفية انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

ويتبادل عون والحريري الاتهامات أيضاً عن سبب التعطيل، ويتمسك الأخير بمطلبه بتشكيل حكومة اختصاصيين

العنف في دارفور يختبر قدرة السودان على تفعيل الترتيبات الأمنية

واتهم عضو مجلس السيادة الانتقالي رئيس الجبهة الثورية الهادي إدريس بحين السبب أطرافاً لم يسماها بعرقلة اتفاق السلام ووقوفها خلف الصراعات القائمة وانتقد وضع الجيوش المتعددة في السودان، واتهم الحكومة بالمساهمة في ببطء إنفاذ مقررات السلام، وزاد بقوله "إن ما حدث بالجنينة يمكن أن يحدث بالخرطوم".

محمد الفاتح همة
تعددت الأزمة في دارفور تتطلب مشاركة قوات مهادية

وأوضح استاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم صلاح الدين الدومة أن انسحاب القوات الأممية من دارفور أفسح المجال لقوى تابعة لنظام الرئيس السابق عمر البشير لتحرير أزرعها بحرية، بينما لدى القوات المسلحة الرغبة في إنهاء الصراع لتتمكن من حصد نتائج مكاسب حصلت عليها في اتفاق السلام.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن استمرار سيطرة جهاز الأمن المركزي، وهو من بقايا نظام البشير، على قبائل دارفور يدفع نحو إثارة المشكلات القبلية، ويصعب من مهمة القوات المشتركة التي لن تمارس مهمتها بالشكل المطلوب، لأنها ستضم أطرافاً ساعية من مصلحة إطالة أمد الصراع في دارفور لخدمة أهداف سياسية خاصة بها.

وتحتاج الصراعات القبلية في ولايات الهامش للمعالجة تواقفية وعملية تسوية تضم كافة الأطراف، وهو أمر لا يتحقق حالياً، ما يجعل هناك مكونات ترى أنها لم تحصل على حقها وتدفع باتجاه العنف كوسيلة للوصول إلى أهدافها.

وضاعت هذه الهواجس عمليات التجنيد التي تقوم بها العديد من الحركات المسلحة الصغيرة في دارفور، وهي بحاجة إلى تعامل أمني محترف لتفكيك شبكاتها، الأمر الذي لا يتوافر في القوات المشتركة التي تذهب لهمة معينة. علاوة على أن جمود عملية إعادة هيكلة الجيوش النظامية، وتضم قوات الجيش والدعم السريع، يسهم في استمرار التوتر، لأن هذه القضية سوف تجد صعوبات جمة في مواجهة البيئة الفوضوية التي تشجع على حمل السلاح.

وأشار همة لـ"العرب" إلى أن حالة الفراغ الأمني تسببت في مقتل أكثر من 500 شخص في الجنينة وحدها على مدار العامين الماضيين، ومقتل أكثر من 1000 شخص في عموم دارفور، بما يدفع للتفكير في الاستعانة بالبعثة الأممية "يوناميد" مجدداً لخفض معدلات العنف لحين إنجاز ملف الترتيبات الأمنية.

في المقابل، ثمة بعد سياسي مهم يتعلق بعدم قناعة قيادات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا السلام أنها أضحت جزءاً من هياكل السلطة ولا تنق في جديتها لحل النزاعات، وتحملها مسؤولية اتساع رقعة الاشتباكات مع أنها شريكة لها بحكم موقعها السياسي.

في جذور الأزمة وبناء جدار الثقة بين أصحاب المصلحة في المنطقة. ولدى البعض قناعة راسخة بأن القوة المشتركة قد تكون مهديداً أمنياً حقيقياً في دارفور، إذا لم تكن هناك معالجة شاملة، بما يجعل كل طرف يفتتح على التعامل مع الآخر، وأن حالة الاستفزاز التي تهيمن على جميع الأطراف تقلل من إنهاء التوتر القائم.

كما أن قوى مختلفة في دارفور مازالت غير مقتنعة بالسلام الموقع في جوبا وجاء لمصلحة حفنة من قادة الحركات الذين وصلوا إلى السلطة من دون أن تنتهي معاناتهم.



الحياد أولى خطوات تثبيت الأمن

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن تعقيدات الأزمة في دارفور تتطلب مشاركة قوات محايدة، وهو أمر لا يتوفر في القوة المشتركة، لأن قبيلة المساليت لن تنق في أن تقوم قوات الدعم السريع بحمايتها، والعكس صحيح بالنسبة إلى القبائل العربية التي سترفض التعامل مع عناصر الحركات المسلحة.

ويذهب متابعون للتأكيد على أن قرار مجلس الدفاع قد يكون إيجابياً حال سببته إجراءات أخرى تتعامل مع الجوانب النفسية والاجتماعية للمواطنين في دارفور، فاشتباكات مدينة الجنينة قديمة ومتراكمة، وتحتاج للبحث

ويجري تسليط الضوء على إرسال القوة الجديدة إلى دارفور، وهي تتكون من 12 ألف عنصر من قوات نظامية وأخرى تابعة لكرات مسلحة وقعت على اتفاق السلام في جوبا، باعتبارها مؤشراً على قدرة السلطة على إنجاز ملف الترتيبات الأمنية.

وتواجه القوات الجديدة أكثر من مازق، لأن الاشتباكات التي وقعت مؤخراً كانت بين القبائل العربية "الزرقاء"، والتي تتشكل منها غالبية قوات الدعم السريع، وبين قبيلة "المساليت" الأفريقية، وينتمي إليها عدد كبير من القوات التابعة للحركات المسلحة.

ويخشى متابعون أن تصبح القوة المشتركة شريكة في توسيع نطاق العنف وتمتددة لأماكن مختلفة، ما يضاعف صعوبة الأزمة في الإقليم ويزيدها تعقيداً. ولم تندرب هذه القوات من قبل على كيفية التعامل مع الاشتباكات، وتفقدت إلى خبرات إنهاء الأزمات، ومنها عناصر شاركت في حروب عانى منها الإقليم، وتغير عقيدتها لن يأتي بقرارات فورية من دون تنسيق على الأرض.

وقال محمد الفاتح همة المحلل السياسي المتخصص في شؤون دارفور إن القوات لن تحقق الغرض من إرسالها، بصفة دائمة في دارفور، لأن عملها مؤقت وسوف تغادر مواقعها متى استقرت الأوضاع لعدم وجود ميزاتٍ تحتمل نفقاتها، ما يؤدي لاستمرار جمود ملف الترتيبات الأمنية.